



صندوق النقد الدولي

بيان صحفي رقم 12/423

واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431

للتشر الفوري

الولايات المتحدة الأمريكية

١١ نوفمبر ٢٠١٢

استمرار الأداء الاقتصادي المتباين عبر منطقة الشرق الأوسط

يلاحظ التباين في آفاق الاقتصاد المتوقعة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فمعظم البلدان المصدرة للنفط في المنطقة تسجل معدلات نمو مرتفعة بينما يظل الاقتصاد في البلدان المستوردة للنفط يواجه احتمالات نمو ضعيفة، حسب آخر تقييم أصدره الصندوق في هذا الخصوص.

ويتوقع الصندوق أن يبلغ النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ٥,١% في عام ٢٠١٢، صعودا من ٣,٣% في عام ٢٠١١، حسبما ورد في تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى الذي أُعلن صدوره في دبي في ١١ نوفمبر الجاري، ويمكن الاطلاع عليه إلكترونيا في العنوان التالي على شبكة الإنترنت:

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2011/mcd/eng/mreo1011.htm>

ونظرا لارتفاع أسعار النفط وزيادة إنتاجه، يُتوقع حدوث توسع في عام ٢٠١٢ بمعدل ٦,٦% في اقتصادات المنطقة المصدرة للنفط – الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان والإمارات العربية المتحدة واليمن – قبل تسجيل بعض التراجع في عام ٢٠١٣.

لكن بلدان المنطقة المستوردة للنفط – أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان والسودان وتونس – ستسجل معدل نمو أعلى بقليل من ٢% في عام ٢٠١٢، نظرا لما تواجهه من أوضاع خارجية صعبة. ولا تزال الاضطرابات الداخلية المستمرة تعطلّ النمو في بلدان التحول العربي.

وفي هذا الصدد قال السيد مسعود أحمد، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى أمام مؤتمر صحفي عُقد في دبي: "إن أكبر تحدٍ يواجه الحكومات في بلدان التحول العربي هو الطريقة الملائمة لإدارة التوقعات المتزايدة لدى السكان

الذين يشعرون بنفاد صبر متزايد تجاه الوضع الراهن رغبة منهم في جني ثمار التحول في وقت يشهد تهديدات للاستقرار الاقتصادي الكلي وليس أمام السياسة إلا مساحة ضيقة للتصرف والحركة.

البلدان المصدرة للنفط تتمتع باقتصادات قوية

وفي المقابل، من المتوقع أن تسجل البلدان المصدرة للنفط في المنطقة نمواً قوياً في عام ٢٠١٢، وهو ما يُعزى في الأساس إلى تعافي الاقتصاد الليبي بدرجة فاقت التوقعات بعد انتهاء مرحلة الصراع. وفي دول مجلس التعاون الخليجي، يحتفظ النمو بمعدلات قوية تدعمها سياسات المالية العامة التوسعية والأوضاع النقدية التيسيرية، لكن المتوقع أن يتباطأ هذا النمو من ٧,٥% في عام ٢٠١١ إلى ٣,٧٥% في عام ٢٠١٣ مع بلوغ الإنتاج النفطي مرحلة الثبات.

ومن المتوقع أن يظل سعر النفط أعلى من ١٠٠ دولار للبرميل في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ونتيجة لذلك، يُنتظر أن يظل فائض الحسابات الجارية المجمع للبلدان المصدرة للنفط في عام ٢٠١٢ عند أعلى مستوياته التاريخية، وهو ٤٠٠ مليار دولار أمريكي. وقد ساعد ذلك الحكومات على التحرك لمواجهة المطالب الاجتماعية المتنامية عن طريق زيادة الإنفاق على الأجور والرواتب، والتي ارتفعت بشكل حاد في معظم البلدان المصدرة للنفط خلال السنوات الأخيرة.

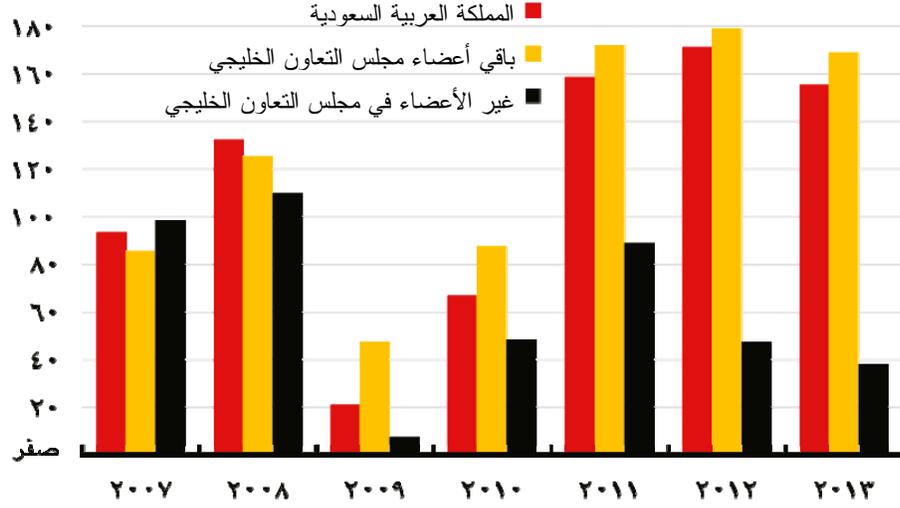
وبالرغم من أن كثيراً من البلدان المصدرة للنفط عززت حجم احتياطياتها لمواجهة تقلب أسعار النفط على المدى القصير، فلا يزال استمرار هبوط أسعار النفط بسبب زيادة التباطؤ في النشاط الاقتصادي العالمي يشكل خطراً يتعين الوقاية منه. فهبوط أسعار النفط بنسبة ١٠% يؤدي إلى خفض فائض الحسابات الجارية المجمع بمقدار ١٥٠ مليار دولار تقريباً. وقد أدت زيادة الإنفاق إلى زيادة التعرض لانخفاضات أسعار النفط إذا ما تدهور الاقتصاد العالمي بدرجة أكبر.

وفي هذا الخصوص قال السيد أحمد: "بالنظر إلى المستقبل، تتمثل أهم قضية أمام بلدان الشرق الأوسط المصدرة للنفط في كيفية الاستفادة من وضعها الإيجابي الراهن لتعزيز صلابة الاقتصاد في مواجهة انخفاضات أسعار النفط، وتنويع اقتصاداتها لتوفير المزيد من فرص العمل في القطاع الخاص". وأضاف أن "سياسة المالية العامة يمكن أن تتحول بالتدريج إلى زيادة المدخرات القومية، كما يمكن للبلدان أن تحد من معدل نمو الإنفاق الحكومي، وخاصة على البنود التي يصعب سحب الإنفاق منها لاحقاً، مثل تكاليف تعيين العمالة في القطاع العام".

ظروف مواتية

يُنتظر أن يظل فائض الحسابات الجارية المجمّعة للبلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عند أعلى مستوياته التاريخية

(أرصدة الحساب الجاري، بمليارات الدولارات الأمريكية)



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

البلدان المستوردة للنفط تظل خاضعة للضغوط

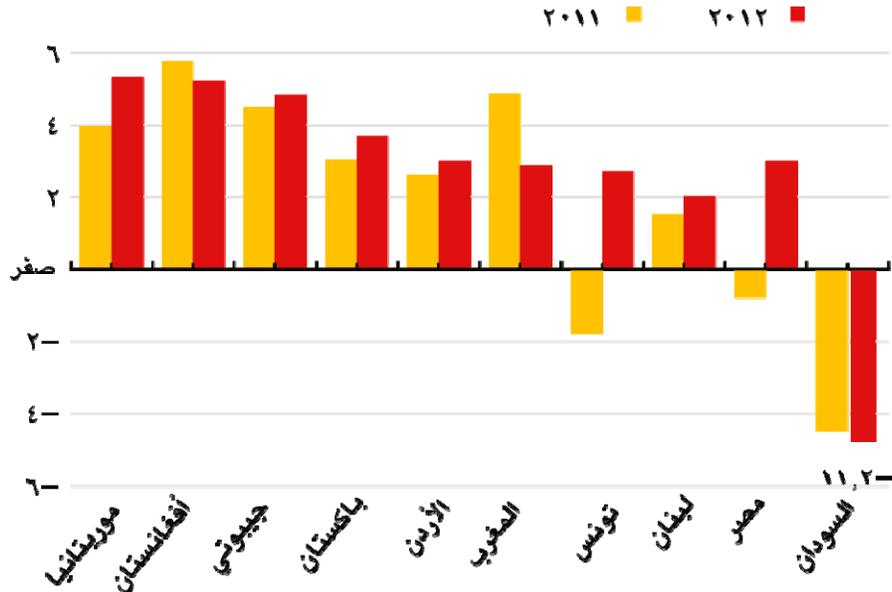
يستمر النمو الضعيف الذي شهدته بلدان المنطقة المستوردة للنفط في عام ٢٠١١. ومن المتوقع أن يحقق الاقتصاد تعافيا معتدلا في عام ٢٠١٣، لكنه يظل معرضا لزيادة مخاطر التطورات السلبية. وفي بلدان التحول العربي، تمثل التحولات السياسية المستمرة عبئا آخر يثقل كاهل النمو. وهناك إجماع من جانب المستثمرين حتى الآن نظرا لأجواء عدم اليقين المحيطة ببرامج السياسة الاقتصادية على المدى المتوسط في العديد من البلدان.

وفي نفس الوقت، استمر ارتفاع أسعار الغذاء والوقود الدولية، وتدهور النشاط الاقتصادي لدى الشركاء التجاريين — لا سيما في أوروبا التي تربطها علاقات اقتصادية مهمة بعدد كبير من البلدان المستوردة للنفط. وبالإضافة إلى ذلك، هناك تحسن بطيء في معدل قدوم السائحين مقارنة بالانخفاض الشديد الذي حدث في عام ٢٠١١، ولا يزال الضعف يغلب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى هذه البلدان. ونتيجة لذلك، لا تزال البلدان المستوردة للنفط تواجه حالة من التباطؤ الاقتصادي في عام ٢٠١٢، بمعدل نمو قدره ٢% تقريبا. وبالنسبة لعام ٢٠١٣، يُتوقع للنمو تحقيق تعافٍ قدره ٣,٢٥% تقريبا — وهو معدل أقل بكثير من المطلوب لمعالجة البطالة المزمنة والمتزايدة.

النمو البطيء

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان في ٢٠١٢ مماثلاً للنمو في ٢٠١١. ومعدلات النمو الضعيفة هذه أقل بكثير من المطلوب لمعالجة البطالة المزمنة والمتزايدة.

(إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، التغير السنوي %)



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

تحقيق الاستقرار والنمو

إزاء تزايد المطالب الاجتماعية وتصاعد أسعار الغذاء والوقود، توسعت الحكومات في بلدان التحول العربي توسعا كبيرا في الإنفاق على الدعم. كذلك انخفضت إيرادات الموازنة مما تسبب في تراجع أرصدة المالية العامة أيضا.

ومع ارتفاع مستوى الدين العام إلى أكثر من ٧٠% من إجمالي الناتج المحلي، زادت مواطن الضعف في المالية العامة، وقد تصل الديون إلى مسار لا يمكن الاستمرار في تحمله إذا حدث أي انحراف كبير عن المسار المالي المقرر أو تباطأ النمو بدرجة تفوق التوقعات أو حدث ارتفاع في أسعار الفائدة. وفي نفس الوقت، اتسع عجز الحسابات الجارية الخارجية متجاوزا مستوياته المرتفعة في الأصل. وأدى ذلك، مع ضعف التدفقات الرأسمالية الداخلة، إلى انخفاض حاد في الاحتياطيات الدولية الرسمية.

وهناك حاجة ماسة لتقوية النمو بما يحفز توفير المزيد من فرص العمل ويعود بمنافع ملموسة على السكان. ولتحقيق هذا الهدف، من المهم أن تشرع حكومات بلدان التحول العربي في تطبيق سياسات تُعيد الاقتصاد الكلي إلى أوضاع قابلة للاستمرار وتحقق الإصلاحات الهيكلية اللازمة لتحسين التنافسية.

وأكد السيد أحمد أن "هناك حاجة ملحة متزايدة لاتخاذ إجراء بشأن تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي. وبنفس القدر من الأهمية ينبغي وضع التدابير الكفيلة بتحقيق الاستقرار وتصميم الإصلاحات الهيكلية على النحو الذي يحد من الآثار المعاكسة على الفقراء والمعرضين للخطر". وأضاف أنه لا شك أن هذه الجهود هي مسؤولية البلدان ذاتها وسوف يتعين دعمها من المجتمع الدولي عن طريق التمويل والدعم الفني وزيادة فرص النفاذ إلى أسواق التصدير.

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) مؤشرات اقتصادية مختارة

(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

توقعات	متوسط								
	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦-٢٠٠٥	
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان^١									
	٣,٦	٥,١	٣,٣	٤,٨	٢,٦	٤,٤	٥,٨	٥,٤	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
	٩,٧	١١,٢	١٣,٢	٧,٠	٢,٠	١٣,٧	١٣,١	٩,٢	رصيد الحساب الجاري
	٠,٤	١,٥	١,٥	٠,٤-	٣,٠-	٦,٦	٦,٢	٣,١	رصيد المالية العامة الكلي
	٩,٥	١٠,٩	١٠,٣	٧,٣	٧,٣	١٤,٣	٩,٩	٥,٩	التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)
البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان									
	٣,٨	٦,٦	٣,٩	٥,٣	١,٧	٤,٠	٥,٣	٥,٨	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
	١٤,٢	١٦,٤	١٨,٧	١١,٠	٤,٨	١٩,٧	١٨,٦	١٣,٤	رصيد الحساب الجاري
	٤,٤	٦,١	٥,٩	٢,٥	١,٨-	١٣,٣	١٢,٤	٧,٤	رصيد المالية العامة الكلي
	٩,٧	١١,٥	١٠,٤	٦,٦	٥,٧	١٥,٠	١١,٥	٦,٧	التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)
منها: دول مجلس التعاون الخليجي									
	٣,٧	٥,٥	٧,٥	٥,٥	٠,٢-	٦,٣	٥,٣	٥,٧	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
	٢١,١	٢٣,٦	٢٤,١	١٤,٤	٧,٥	٢٢,٧	١٩,٩	١٥,٤	رصيد الحساب الجاري
	١١,٢	١٤,٦	١٢,٧	٤,٥	٠,٧-	٢٤,٨	١٧,٩	١١,٥	رصيد المالية العامة الكلي
	٣,٦	٣,٥	٣,٦	٣,٢	٣,٠	١١,٠	٦,٦	١,٦	التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)
البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان									
	٣,٣	٢,١	٢,٠	٤,٠	٤,٢	٥,٣	٦,٨	٤,٩	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
	٤,٤-	٥,٢-	٣,٥-	٣,١-	٤,٨-	٤,١-	٢,٥-	٠,٨-	رصيد الحساب الجاري
	٧,٤-	٧,٨-	٧,٠-	٥,٦-	٥,٠-	٥,٦-	٥,٢-	٤,٥-	رصيد المالية العامة الكلي
	٩,٢	٩,٧	٩,٩	٨,٥	١٠,٢	١٣,٠	٧,١	٤,٥	التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا^١									
	٣,٦	٥,٣	٣,٣	٥,٠	٢,٦	٤,٥	٥,٧	٥,٥	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
	١٠,٦	١٢,٢	١٤,٢	٧,٧	٢,٦	١٥,٣	١٤,٥	١٠,٠	رصيد الحساب الجاري
	١,٤	٢,٥	٢,٥	٠,٢	٢,٨-	٨,٤	٧,٧	٣,٩	رصيد المالية العامة الكلي ^٢
	٩,٥	١٠,٩	٩,٨	٧,٠	٦,٢	١٤,٦	١٠,٢	٥,٩	التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)
البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا									
	٣,٣	١,٢	١,٤	٤,٣	٤,٩	٦,١	٦,٧	٤,٧	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
	٥,٨-	٦,٩-	٥,٢-	٣,٦-	٤,٦-	٢,٨-	١,٨-	١,٣-	رصيد الحساب الجاري
	٧,٧-	٨,٧-	٧,٥-	٥,٦-	٥,٢-	٤,٨-	٥,١-	٥,٣-	رصيد المالية العامة الكلي
	٨,٨	٩,٠	٧,٩	٨,٠	٧,٣	١٣,٦	٦,٧	٤,٢	التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)
البلدان المتحول العربي (باستثناء ليبيا)									
	٣,٦	٢,٠	١,٢	٤,٧	٤,٥	٦,٣	٦,٠	٤,٦	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
	٤,٦-	٥,٤-	٤,٩-	٣,٣-	٣,٩-	٢,٥-	١,١-	١,١	رصيد الحساب الجاري
	٨,٠-	٩,١-	٨,٠-	٦,٠-	٥,٧-	٥,٢-	٥,٥-	٥,٢-	رصيد المالية العامة الكلي
	٨,٦	٧,٨	٧,٩	٨,٤	٧,٧	١٤,٠	٧,١	٤,٧	التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)

التذكيرة

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

^١ بيانات ٢٠١١-٢٠١٣ لا تتضمن الجمهورية العربية السورية.

تشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP): (١) البلدان المصدرة للنفط: الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن؛ (٢) البلدان المستوردة للنفط: أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان والسودان وسوريا وتونس. (٣) بلدان التحول العربي: مصر والأردن وليبيا والمغرب وتونس واليمن.

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA): هي بلدان MENAP، باستثناء أفغانستان وباكستان.

ملحوظة: تشير البيانات إلى السنوات المالية لكل من البلدان التالية: أفغانستان وإيران (٢١ مارس/ ٢٠ مارس)، وقطر (إبريل/مارس)، ومصر وباكستان (يوليو/يونيو).